الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن والعمران والمدينة والتهيئة العمرانية

الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره " عدل"

رقم التعريف الجبائي **00001600105697**

برنامج السكن بصيغة البيع بالإيجار

المديرية الجهوية بورقلة

العنوان: شارع روابح عبد الرحمان

إعلان عن منح مؤقت

مشروع: دراسة ومتابعة إنجاز مشروع موقع 04: 600 سكن بصيغة البيع بالإيجار في جميع هياكل الدولة مع محلات ذات الطابع تجاري ومهني وسكنات البوابين مع أشغال الطرقات والشبكات المختلفة ببلدية الأغواط، ولاية الأغواط. عدل 03 / قطعة000 300مسكن / منطقة 02.

طبقا لأحكام المادة 46 من القانون رقم 23-12 المؤرخ في 2023/08/05 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية و لأحكام المواد 78-79-80 و82 المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 /2015/09 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام .الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره الممثلة بالمديرية الجهوية ورقلة تعلم جميع المتعهدين الذين شاركوا في المسابقة الوطنية للهندسة المعمارية المحدودة رقم: 09/م ج و/ عدل/2026 المؤرخة في 2026/05/26 والمتعلقة بالخدمات المذكور أعلاه، وبناء على جلسة تقييم العروض، فإن الصفقة قد منحت مؤقتا لمكتب الدراسات التالي:

المتعهد المختار ورقم التعريف الجبائي	المشروع	العرض المالي المبلغ بكل الرسوم	النقطة الإجمالية المتحصل عليها على 100 نقطة	معايير منح الصفقة	مدة إنجاز المشروع
مكتب الدراسات والأبحاث مسيلة رقم التعريف الجبائي: 000028056234398	**مشروع: دراسة ومتابعة إنجاز مشروع موقع 04: 600 سكن بصيغة البيع بالإيجار في جميع هياكل الدولة مع محلات ذات الطابع تجاري ومهني وسكنات البوابين مع أشغال الطرقات والشبكات المختلفة ببلدية الأغواط، ولاية الأغواط. عدل 03 / قطعة000 300مسكن / منطقة 02**	69 136 200,00 د ج/ بكل الرسوم	79.13/100	الأقل عرض مالي والمؤهل تقنيا	44شهرا

المتعهدين الراغبين في الاطلاع على نتائج مفصلة لتقييم عروضهم مدعون للتقرب من المديرية الجهوية لوكالة عدل ورقلة في أجل أقصاه (03) أيام ابتداء من اليوم الأول من نشر إعلان المنح المؤقت في الجرائد الوطنية أو في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي.

بإمكان كل متعهد معارض لهذا الاختيار تقديم طعن لدى لجنة الصفقات المختصة، وهذا في أجل 10 أيام ابتداء من تاريخ أول صدور لهذا الإعلان.

إذا صادفت هذه الأيام يوم عطلة أو يوم راحة قانونية فإنها تمدد إلى غاية يوم العمل الموالي.